

## بيان صحفي: منظمات المجتمع المدني تندد بالمنعرج الخطير الذي وصل إليه مسار العدالة الانتقالية

تندد منظمات المجتمع المدني الممضية على هذا البيان وبكل شدة بالمنعرج الخطير الذي وصل إليه مسار العدالة الانتقالية في تونس سنتين بعد انتهاء عهدة هيئة الحقيقة والكرامة.

في هذا الإطار، تشدد المنظمات الممضية على استنكارها ورفضها لتعيين السيد محمد الغرياني من قبل رئيس مجلس نواب الشعب في خطة مستشار بديوانه، كمكلف بالمصالحة الوطنية، وهي مبادرة مهينة لتضحيات المناضلين والمناضلات على مَرّ العقود، علما وأن السيد الغرياني يقع تحت طائلة المسؤولية الجزائية للقياديين في علاقة بأرواح شهداء الثورة التونسية بمشاركته في خلية الأزمة والمتابعة المركزية المحدثة في وزارة الداخلية التونسية أيام الثورة إلى جانب قيادات أمنية وعسكرية أخرى (تقرير هيئة الحقيقة والكرامة، الملخص التنفيذي- ص 287).

كما تندد المنظمات الممضية بعدم اصدار تكليف السيد عبد الرزاق الكيلاني بملف العدالة الانتقالية بأكمله وعدم نشر ذلك بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية، وعدم توضيح المهام الفعلية للهيئة العامة للمقاومين وشهداء وجرحى الثورة والعمليات الإرهابية، وعدم توفير الإمكانيات الإدارية اللازمة لحسن السير والتسيير الإداري للهيئة، هذا بالإضافة إلى حذف ملف حقوق الانسان من الوزارة المكلفة بالعلاقة مع المجتمع المدني وإفراغها من وظيفتها الرئيسية، مما يطرح تساؤلات مشروعة حول جدية الحكومة في التعاطي مع هذا الملف الملزم للدولة حسب الفصل 148-9 من الدستور.

هذا و تستنكر المنظمات الممضية الحملات الممنهجة والباءسة لضرب مصداقية التقرير الختامي لهيئة الحقيقة والكرامة المنشور بالرائد الرسمي، والذي يمثل حجر الأساس في هذا المسار كآلية لتثبيت حقوق الآلاف من الضحايا، وذلك من خلال تهديد وابتزاز الأعضاء السابقين للهيئة وتتبعهم قضائيا في تعدد صارخ على أحكام الفصلين 35 و 69 من القانون الأساسي للعدالة الانتقالية التي تفرض على الدولة توفير الحماية لأعضاء الهيئة من كل التهديدات أو الاعتداءات حتى بعد انتهاء مهامهم، وعدم تحميلهم المسؤولية حول محتويات التقارير أو الاستنتاجات أو وجهات النظر أو التوصيات المعبر عنها.

وبهذا الخصوص، تلاحظ المنظمات الممضية بكل قلق توجيه استدعاءات لبعض أعضاء الهيئة دون غيرهم ودون تمكينهم من معرفة موضوع القضية التي سيدلون حولها بشهاداتهم ورفض الفرقة الأمنية المتعهدة تمكين المحامين من مرافقتهم والحضور معهم أثناء السماعات في اجراء مخالف للمعهود.

وتأتي جملة هذه المخاطر في خضم إعلان رئيس مجلس نواب الشعب في حوار تلفزيوني سابق عن نيته في "غلق ملف العدالة الانتقالية بصفة نهائية" وفرض "المصالحة الوطنية الشاملة"، وذلك دون أدنى اعتبار

للأطراف المعنية وفي إقصاء تام لعائلات الشهداء وجرحى الثورة وضحايا الاستبداد ومنظمات المجتمع المدني المدافعة عن مسار العدالة الانتقالية.

وفي هذا الإطار، تنبه المنظمات الممضية إلى خطورة تنفيذ هذا المخطط اليأس والمعلومة أهدافه، والذي يبتدئ بضرب جميع مخرجات هيئة الحقيقة والكرامة وملاحقة أعضائها وصولاً إلى تقديم مبادرة تشريعية تفرض "مصالحة شاملة" على الضحايا الذين لن يقبلوا بها أبداً قبل المرور بمحاسبة فعلية ومنصفة.

هذا ويذكر الائتلاف أن فرض "مصالحة وطنية شاملة" دون مساءلة أو محاسبة يعتبر نكراناً للعدالة بالنسبة للضحايا، وهو مخالف تماماً للدستور، للقانون الجزائي الدولي وللمعاهدات الدولية الملزمة لتونس،

وبناء على ما تقدم، إن المنظمات الممضية تطالب ب:

1. النشر الفوري للقائمة النهائية والرسمية لشهداء الثورة وجرحاها بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

2. عدم الانحراف بأشغال صندوق الكرامة عمّا ينص عليه القانون والقرار الإطارى لهيئة الحقيقة والكرامة و البدء بتطبيق البرنامج الشامل لجبر الضرر المادي والمعنوي ورد الاعتبار لضحايا الاستبداد طبقاً لمخرجات هيئة الحقيقة والكرامة وما تضمنه السجل الموحد لضحايا الاستبداد.

3. الدعم المادي والسياسي لعمل الدوائر الجنائية المتخصصة في العدالة الانتقالية ورفع العراقيل القانونية التي تواجهها لتمكينها من البت في القضايا المعروضة أمامها في أقرب الآجال احتراماً للمبدأ الدستوري الذي ينص على الحق في التقاضي في آجال معقولة.

4. الكف فوراً عن حملات التشويه والابتزاز الموجهة ضدّ بعض أعضاء هيئة الحقيقة والكرامة وتمكينهم من الحماية المنصوص عليها بالقانون بعد انتهاء مهامهم وذلك طبقاً للفصل 35 من القانون الأساسي عدد 53-2013، كما هو معمول به في التجارب المقارنة بالدول التي عاشت مسارات عدالة انتقالية.

وفي الختام، تجدد منظمات المجتمع المدني الممضية تمسكها بهذا الملف الأساسي والملزم لتونس، وتؤكد أن مسار العدالة الانتقالية هو الخيار الأنسب لتخطي مرحلة الانتقال الديمقراطي بكل نجاعة، خاصة بعد استكمال إصلاح المؤسسات لضمان عدم تكرار الانتهاكات في المستقبل.

لمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال بمنسق الائتلاف السيد خيام الشملي 25.294.240

وعن الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان، السيد الكاتب العام البشير العبيدي: 97.761.030

## الجمعيات الموقعة:

1. الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان
2. المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
3. الجمعية التونسية للدفاع عن الحريات الفردية
4. محامون بلا حدود
5. لا سلام بدون عدالة
6. اللجنة الوطنية لمناضلي اليسار
7. اتحاد الطلبة
8. المفروزين أمنيا
9. جمعية أوفياء، لشهداء الثورة وجرحاها
10. منظمة ذكرى ووفاء، لشهيد الحرية نبيل بركاتي
11. التحالف التونسي للكرامة وردّ الاعتبار
12. جمعية الكرامة
13. جمعية النساء للبحث حول التنمية
14. الجمعية الدولية لمساندة المساجين السياسيين
15. المنظمة الدولية لمناهضة التعذيب
16. المنظمة التونسية لمناهضة التعذيب
17. جمعية الكرامة وردّ الاعتبار
18. جمعية إنصاف لقدماء العسكريين
19. إنترناشيونال ألرت